

هل التقليد هو النظرية السائدة في التعليم والتشريع بمصر الحديثة؟

للدكتور محمد الهبى قرقر

في مصر يلاحظ الانسان المادى إذا ما تتبع الصحف اليومية فحسب تغييراً متتالياً في برامج التعليم وتعديلاً من وقت لآخر في قوانين البلاد المدنية

تؤلف وزارة المعارف لجائناً تهذيب مناهج التعليم ، يكاد يكون ذلك في آخر وفي أول كل سنة دراسية ، وتكلف وزارة الحفائية في فترات قصيرة متتالية بعض رجالها المسؤولين على شكل هيئات استشارية صغيرة - تغيير بعض مواد القانون الجنائى أو المدني مثلاً . كل ذلك تتسابق الصحف في الاعلان عنه ، وهو أيضاً حقيقة واقعة تتكرر كلما حدث تغيير أو بعض التغيير في هيئة الحكومة المركزية

قد يمر الانسان المادى بمثل هذه الأخبار دون أن يقف بها وقفة تفكير ، بل ربما يعدها مثلاً من النشاط الحكومى . ولكن الباحث الاجتماعى الذى يربط الحوادث بأسبابها ، أو الباحث النفسى الذى يفتش للظواهر النفسية عن مصادرها ، لا يدع هذه الظاهرة ، ظاهرة التعديل المتكرر ، تمر إلا ويستخلص منها نتائجها ، ولكن لا في صورة نهائية يقينية - فذلك ما لا يعمد إليه الباحث المتروى - وإنما يضعها في صيغة استفهامية مُرددة . وأول ما يخطر بباله : هل لهذا التغيير والتحوير من سبب ؟ هل ذلك السبب أساسى ؟ أى له علاقة بالأساس الذى بنى عليه التعليم وارتبط به التشريع ، أم هو عرضى إضافى ؟

وأساس التعليم والتكوين يختلف طبياً باختلاف أحوال كل أمة ، ويتكيف بالظواهر الاجتماعية والأوضاع الجغرافية لكل شعب : فالجنس والدين واللغة والمعادن من المقومات الأولية في تكيف التعليم والتشريع . فالجنس - وأقصد به الجنس التاريخى الذى يشكون عبور الزمن وتنشأ عنه وحدة جنسية -

له صفات وغمائر نفسية ربما تباين كل التباين صفات وغمائر جنس آخر ، فالجنس الشمالى مثلاً عرف بالبطء في الفهم والتروى في التفكير ، بينما الجنس الجنوبي - وخاصة سكان البحر الأبيض المتوسط - حاد الذكاء كثير الأخطاء في استنتاجاته العقلية . والدين له دخل كبير إلى حد ما في تكوين المعاداة الخلقية ، الفردية والاجتماعية منها ، في كل شعب ، بل في وسط شعب واحد ، فقد يرى الانسان في الشعب مظاهر خلقية متباينة ترجع في اختلافها إلى اختلاف معتقدات الشعب نفسها . وكل لغة - بسبب تميزها بوسائل التعبير التى ترم عن طريق في التفكير لكل أمة خاصة - تتميز عاملاً مهماً في تلوين التعليم والتشريع لا يقل عن عوامل المعاداة والوضع الجغرافى والحالة الاقتصادية الأمة

فالتعليم الطبيعى إذن يسير على وفق غرائز الشعب وصفاته النفسية ، لا بد أن يلاحظ فيه دين الدولة وافتها وعاداتها . وسواء اعتبرت هذه كلها أو بعضها في نظراً أمة أخرى أو أفراد منها - بناء على صورة نفسية مخصوصة ملقنة مثلاً - ساذجة فطرية أو راقية ، فالبدء الأساسى هو ربط التعليم بها ربطاً وثيقاً ، وهذا الربط عينه هو ما يسمى عند علماء النفس والتربية بنظرية التعليم الوطنى

كذلك التشريع . فالجنائى والمدنى منه يرتكزان على نفسية الشعب التى تتمثل في أفرادها وعلى أخلاق الشعب وعوائده التى للدين فيها أثر كبير . فالشترع الحديث لا يفرض عقوبة على جرم مثلاً إلا إذا وثق أن من وراء ذلك الردع والتهذيب ، والردع والتهذيب كلاهما مرتبط بعمره نفسية المجرم وبظروف الأجرام ، والمرأة الوحيدة التى تنمكس عليها نفسية المجرم وتشخص فيها هى تحليل نفسية الشعب الموروثية والكتسبية ، والمقياس الذى يوضح ظروف الجريمة هى عادات الشعب وقانونه الخلقى ، وليست المبالغة في العقوبة وحدها كافية في الردع والتهذيب كما يظن بعض المشترعين . وتشريع العائلة أساسه أيضاً دائماً عادات العائلة نفسها والعرف الشعبى الذى يحيط بها ومعتقداتها الدينية الثابت فيها ومنهجها الخلقى الذى تسير عليه . فإذا كان التشريع على هذه الأسس كان أيضاً تشريعاً وطنياً ، والتعليم والتشريع

اللازمي . فهو يقول : « إن الوسيلة المتبعة في التعليم اللازمي عصر قد تكون متفقة مع الأحوال الفنية — وطبعاً هو يعني أنها قد تكون طبق النظريات المقلدة — ولكنه يمتد أن هذا التعليم في وضعه الحاضر لا يفيد البلاد شيئاً » لأنه لم يقم على أسس البلاد الوطنية

إذا كانا وطنيين كانت الغاية منهما محقة ومأبذة وهي رفع المستوى التهديبي للشعب من ناحيتين يلتقيان عند نقطة واحدة ؛ إلا أن إحداها وهي ناحية التعليم ، ذات أثر داخلي ، والأخرى وهي ناحية التشريع ، أثرها من الخارج

وكل حركة سياسية وطنية ترمى دائماً — إذا كانت سائرة في طريقها الصحيح — أولاً وقبل كل شيء إلى جعل التعليم والتشريع وطنيين ، ولكن لا بمعنى صبغهما بالصبغة الحزبية وإلا كانت الغاية منهما خدمة شخصية بحتة

على ضوء هذا التعريف الوجيز يمكن الإنسان أن يتبين أسباب التعديل والتغيير في مناهج التعليم وفي حركة التشريع بعصر الحديثة

قسمت مدارس الحكومة إلى درجات معينة : إلزامي وابتدائي وثانوي وجامعي . ووضع لكل نوع من هذه المدارس مناهج خاص ، وربما — بل هو الواقع — لا يكون الخطوة الضرورية للنوع الذي يليه من التعليم . ثم لوحظ أنه لا بد أن يكون في المناهج الخاص لكل نوع وحدة عامة قد تتناهي مع الحالة الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تكتنف كل مدرسة والتي تؤثر إلى حد ما في محيط تعليمها

ففي التعليم اللازمي مثلاً يوجد برنامج واحد شامل لمواد التعليم لكل مدارس القطر الإلزامية ، بينما النطاق الجغرافية المختلفة وأحوال البلاد الاجتماعية المتباينة لم تنل أية عناية فيه . وهنا يمكن للباحث الاجتماعي أن يدعي أن هذا المنهج ليس وطنياً ؛ إن هو إلا مناهج عبر على سفينة التقليد من حيز إلى آخر ، من شعب إلى غيره ، ولكنه لا يقطع بأجنبيته إلا إذا تحقق من نتائجه ، ونتائج التعليم مهما اختلفت في أسلوبه يجب أن تكون التهديبي ، وبلا ريب لم يكن التهديبي في يوم من أيام حياة التعليم اللازمي نتيجة له ، وإن كان مقصداً له مرسوماً ، بل كانت نتائجه ، وستكون كلما طال أجله على هذا النحو ، إيجاد مشاكل اجتماعية تزداد تعقيداً على عمر الأيام . وليس أمصرح في بيان هذه النتيجة من كلمة النائب المحترم الأستاذ عزيز أباظه عند مناقشة ميزانية وزارة المعارف في مسألة التعليم

كذلك إذا جاوزنا التعليم الابتدائي والثانوي ، وناقشنا التعليم الجامعي ، وخاصة ما يدعى منه زعامة التعليم الأدبي والثقافة العربية ، رأينا ما يسمى « بالتجديد » الذي صار نعمة تسمع في كل جدل ومناقشة ، ليس ما يجري فيه من التعديل أو التعديل وتغيير لا يمدو أن يكون سببه التقليد أيضاً أو هو التقليد نفسه . فثلاً إنشاء سنة توجيهية ، كقائمة لدراسة الأدب العربي ، يدرس فيها آداب اللغتين اليونانية واللاتينية ، مع شدة ما بينهما من ناحية وبين الأدب العربي من ناحية أخرى من تباعد وانفكاك ، بعض تقليد للجامعات الأوروبية ، فهذه تحتم دراسة اللغة اللاتينية ، لأنها مرجع النقل (Tradition) في العلم الغربي وأصل لمصطلحاته الفنية لليوم . كذلك تحتم هذه الجامعات على طالب التخصص في الفلسفة الأغريقية دراسة اللغة اليونانية القديمة لأجل نفسها بخصوص هذا الموضوع من الفلسفة عامة ، ولكن أمصطلحات فن دراسة الأدب العربي مشتقة كذلك من اللغة اللاتينية أو اليونانية مثلاً ؟ أم ذلك هو التقليد « والتجديد » ؟

كذلك يجد الباحث الاجتماعي نظرية التقليد هي أساس محور التعديل والتغيير في التشريع المصري . فعند قراءتي : « يوميات نائب في الأرياف » للأستاذ توفيق الحكيم في مجلة « الرواية » استوقف نظري حكاية حادثة قضائية هي نفسها تمد من الحوادث اليومية العادية ، ولكنها تعطي الباحث صورة واضحة عن هذا التقليد : « سبقت امرأة رفيقة إلى الوقوف أمام محكمة جزئية للحكم عليها ، لأن جربتها أنها غسلت ملابس في ترعة عمومية ، فلم يجد القاضي بداً من تبرعها ، لأنه أمام نص قانوني » . هذا النص القانوني اقتبس من النص الفرنسي الذي هو نتيجة لازمة لمخالفة نظام قائم في فرنسا . هذا النظام القائم هو أن البلديات هناك شيدت أولاً أحواضاً عامة للفقراء

حركة صورية فحسب لم تنفذ بمد إلى الباب بل ربما يقال عنها أيضاً إنها تقليدية

تعليم وطني ، تشريع وطني وحركة وطنية في مصر — لم تزل كلها بمد ألفاظاً معانيها غير محدودة ، وخيالات لم تقابلها إلى الآن حقائق راهنة . نعم هناك المواد الأولية لبناء حركة تعليمية تشريعية وطنية ، هناك عادات للأمة ، هناك مقياس خاق — وليكن فهما بعض نواحي النقص أو الضعف أو الانحطاط فمعالجة ذلك موكولة إلى المصلح الاجتماعي — ثم هناك دين واثمة تتمثل فيهما ثقافة الأمة الموروثة كما تتمثل في أبي الهول وأهرام مصر مدينتها القديمة ؛ هناك أيضاً البناء الذي ينقصه فقط الانتماء والتوسيع ، هنالك الأزهر الذي يرجع بنظره الآن إلى ألف عام مضت — وهو لم يتقوض بمد ولن يتقوض — كمصدر لهذه الثقافة الوطنية ، كمصدر لهذا التشريع الوطني . ذلك هو ثغر مصر ، فجامة اكسفورد اللاهوتية ، جامعة اكسفورد التي هي معقل الثقافة الانكليزية القديمة الموروثة جيلاً عن جيل ، معقل لتقاليد Tradition لم تزل وستبقى نخر الشعب الانكليزي ما دام اعتزازه بالمحافظة على التقاليد

حركة وطنية ما هي إلا حركة رجعية ، وليست تقليدية ، حركة تنظر إلى تراث الماضي لتبني عليه مجد المستقبل لا لتقوضه وتستبدل به غيره ؛ فالتبديل معناه إنشاء خلق جديد على رغم الطبيعة وسنة الكون ، وتلك محاولة شاقة لم تخطر وإن تخطر ببال مصلح اجتماعي عاقل ، لأنها محاولة عبث وخيال لن يتحقق . تقليد وحركة وطنية شيان لا يجتمعان في نظر عالم اجتماعي نفسي ، لا يجتمعان في نظر زعيم وطني ، وإن كانا قد يجتمعان في نظر روائي خيالي لم يلمس الحقائق بمد ؛ قد يجتمعان في نظر من شغف « بالتجديد » والانتساب إلى البحث لا لأنه يحب الجدد ويميل إلى البحث ، بل لأنه قد لا يدري ما هو التجديد وما هو البحث .

في المقال التالي سأعالج العمال النفسية لهذا التقليد

محمد البرهي قرقر

دكتور في الفلسفة وعلم النفس
مر جامعات ألمانيا

للفنل والاستحمام تمهيلاتهم من جهة ، ومنعاً لانتشار الجراثيم في مياه عمومية من جهة أخرى ، ثم شرعت بمد ذلك هذا النص وهو تشريع طبيعي . فتعديل القانون المصري وإدخال هذا النص الفرنسي فيه دون أن يكون بريف مصر منشآت مثل هذه ، تعديل لم يراع فيه إلا التقليد من فاحيته السلبية ، ولم يلاحظ بأية حال أسلوب المعيشة في قرى مصر وحالتها الاجتماعية وعوائد أهلها

وليس أمثال هذه الحوادث القضائية هي التي تظهر فقط أن أساس تعديل القوانين في مصر هو التقليد ، بل مازال بعض كبار رجال القانون المصري المستوطين يباهي ويفتخر بأن التشريع المصري الحديث أصبح يضاهي أحدث القوانين لدى الأمم الراقية . ولكن الأمم الراقية نفسها إذا افترخت بقوانينها فانما تفتخر بها لأنها وفق حضارتها وثقافتها ، وفق حالة شعوبها الاجتماعية والاقتصادية ؛ وبالمكس تسخر من الشعوب الأخرى التي تحاول تقليدها في تشريعها لذات التقليد وحب الانتساب إلى الرق والمدنية في شكلهما الظاهري . فكثير من الشعوب الغربية يصيب تركيزاً الحديثة في اقتباسها القانون السويدي مثلاً في أحوال العائلة ، والقانون الفرنسي في المسائل المدنية والتجارية — مع أن العائلة التركية لا تجتمع مع العائلة السويسرية إلا في النسبة البشرية ؛ أما التربية ، أما الفرائض النفسية ، أما المبادئ المتناقلة فشتان ما بينها من اختلاف — . التقنين عند تلك الأمم الراقية ليس عملية هيئة يقوم بها القانون وحده ، وإنما ساعده الأيمن في ذلك العالم النفسي الذي يبحث في تكييف صفات الشعب النفسية ، والعالم الاجتماعي الذي يربط ظواهر الأمة الاجتماعية بأسبابها ويقارن بينها وبين ظواهر أمة أخرى ، والعالم الاقتصادي الذي يبحث أسباب ضعف أو ارتفاع ميزان الأمة التجاري وحالة معيشتها

فالتعليم والتشريع إذن في مصر الحديثة كما يراه أي باحث اجتماعي نفسي أساسه التقليد أو على الأقل هو الجزء الأعظم المكون لهذا الأساس ، أما الموامل الوطنية المحلية فنصيبها في ذلك ضئيل . وما يسمى بالحركة الوطنية لا يتجاوز الآن أن يكون